

Distr.: General
1 November 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم عطفًا على رسالتي المؤرخة 31 آب/أغسطس 2023 (A/78/335-S/2023/642)، التي أعلّنت فيها التقرير الأولي الذي أعده أول من شغل منصب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، البروفيسور خوان منديز، بعنوان "عن الحالة في ناغورنو - كاراباخ وعن ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير لمنع الجرائم الفظيعة".

وقد شنت أذربيجان، في 19 أيلول/سبتمبر 2023، عدوانًا عسكريًا أدى إلى النزوح القسري لجميع السكان الأرمن من ناغورنو - كاراباخ، وذلك تتويجًا لسياستها المنهجية الرامية إلى طرد الشعب الأرمني من موطن أجداده.

وتجدون طيه التقرير النهائي الذي أعده البروفيسور منديز بعنوان "السكان المنحدرون من أصل أرمني في ناغورنو - كاراباخ: تقرير عن منع الإبادة الجماعية"، والذي شدد فيه على أنه يقع على عاتق المجتمع الدولي - ولا سيما مجلس الأمن - مسؤولية التصرف وحماية حقوق شعب ناغورنو - كاراباخ واتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك ضمان حقه في العودة الكريمة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنًا إطلاع أعضاء مجلس الأمن بشكل عاجل على هذه الرسالة ومرفقها، وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) مهير مارغاريان

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة*

السكان المنحدرون من أصل أرمني في ناغورنو - كاراباخ

تقرير عن منع الإبادة الجماعية

خوان إ. منديز⁽¹⁾

أولا - موجز تنفيذي

في 23 آب/أغسطس 2023، قدمتُ تقريرا أوليا كان يهدف إلى توجيه إنذار مبكر إلى المجتمع الدولي بأن سكان ناغورنو - كاراباخ معرضون لخطر أن يلحق "أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة" (الفقرة (ب) من المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها)⁽²⁾. وأشارت فيه إلى تقارير سابقة وجهت إنذارات مبكرة مماثلة، وحددت فيه أن الحصار الذي يحجب المساعدة الإنسانية يشكل إبادة جماعية بموجب المادة 2 (ج) من الاتفاقية: أي إخضاع الجماعة لظروف معيشية يراد بها تدميرها كلياً أو جزئياً. وحثت فيه "الدول الأطراف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها" على "أن تضطلع بمسؤولياتها عن حماية هؤلاء السكان".

وللأسف، في 19 أيلول/سبتمبر 2023، شنت أذربيجان "عملية عسكرية" على ناغورنو - كاراباخ أسفرت عن مقتل مائتي شخص، 18 منهم على الأقل مدنيون بينهم ستة أطفال⁽³⁾. ووقعت خلالها 14 حالة تعذيب، منها قطع الأذان. وتسببت العملية العسكرية أيضا في ترحيل جميع السكان الأرمن من أرض أجدادهم. ففي غضون بضعة أيام، فر أكثر من 100 000 شخص، تاركين وراءهم ديارهم وممتلكاتهم. وكشف قرار المغادرة - الناجم عن الهجوم وعن تسعة أشهر من الحرمان من الغذاء والدواء أيضا - عن الأذى الروحي الخطير الذي ألحقته السياسة والممارسة الرسميتان لأذربيجان بجميع السكان المنحدرين من أصل أرمني، وهو ما يصدق عليه تعريف فعل الإبادة الجماعية المنصوص عليه في المادة 2 (ب) من الاتفاقية: أي إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

وفي نفس اليوم الذي شنت فيه أذربيجان الهجوم، افتتح قادة الدول الأطراف في الاتفاقية الجمعية العامة للأمم المتحدة دون أن يشيروا إلى خطر الإبادة الجماعية المحدق بناغورنو - كاراباخ.

* يصدر هذا المرفق دون تحرير رسمي.

(1) المستشار الخاص الأسبق للأمين العام للأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية (2004-2007). والمقرر الخاص الأسبق للأمم المتحدة المعني بمسألة التعذيب (2010-2016).

(2) البروفيسور خوان إ. منديز، رأي أولي بشأن الحالة في ناغورنو - كاراباخ وبشأن ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير لمنع وقوع الجرائم الفظيعة، 23 آب/أغسطس 2023.

(3) أرمان تاتويان، أمين المظالم السابق في أرمينيا: <https://en.armradio.am/2023/10/09/>.

وبالإضافة إلى دفع جميع سكان ناغورنو - كاراباخ تقريباً إلى الرحيل تحت التهديد باستخدام القوة وخلق بيئة قسرية، تواصل أذربيجان حصارها المفروض على ممر لاتشين حتى يومنا هذا⁽⁴⁾. وبعد أن أجبرت الحكومة الأذربيجانية السكان المنحدرين من أصل أرمني في ناغورنو كاراباخ على الرحيل الجماعي، ذكرت أنها ستسمح لهم بالعودة إذا تقدموا بطلب الحصول على الجنسية الأذربيجانية وحصلوا عليها بالفعل. وبطبيعة الحال، يحول الترحيل القسري وخطاب الكراهية والعنف دون حدوث هذا الخيار؛ ولم تهيئ أذربيجان الشروط اللازمة لعودة آمنة. ويعني ذلك أن السكان المرشحين المنحدرين من أصل أرمني لا يمكنهم عملياً العودة إلى أراضيهم أو منازلهم، أو استعادة الممتلكات اللازمة لكسب لقمة عيشهم، أو الاستفسار عن مصير ومكان وجود جيرانهم وأقاربهم الذين شتت الهجوم والطرده الجماعي شملهم.

وبالإضافة إلى ذلك، احتجزت أذربيجان عدة من قادة حكومة ناغورنو - كاراباخ المتمتعة بالحكم الذاتي بتهم "الإرهاب" الفضفاضة. وأبلغت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأسماء المحتجزين، وقدمت إلى أسرهم صوراً فوتوغرافية يُزعم أنها تصف ظروف احتجازهم. ومع ذلك، لا تتاح لمراقبين مستقلين ومحايدين إمكانية الوصول إلى أماكن احتجازهم، ولم يُكشف عن الأدلة التي تستند إليها التهم الموجهة إليهم. ولذلك، فإنهم في الوقت الراهن محرومون من حريتهم لمجرد الدور السياسي الذي قاموا به بصفة قادة ناغورنو - كاراباخ. وهذا النوع من الاعتداء على قيادة جماعة معرضة للخطر يدل أيضاً على الإبادة الجماعية، لأنه يدل على وجود نية "التدمير الكلي أو الجزئي" للجماعة (الفقرة الافتتاحية من المادة الثانية من الاتفاقية)، لا سيما عندما يقترن بالترحيل الجماعي لجميع أفرادها.

وقد وقعت جميع هذه الأعمال نتوجاً لحملة متواصلة من خطاب الكراهية والمضايقات وأعمال العنف - وصل بعضها إلى مستوى ارتكاب مذابح وجرائم قتل - ضد أفراد جماعة السكان المنحدرين من أصل أرمني في ناغورنو - كاراباخ. وترقى جرائم القتل هذه، وكذلك مقتل 200 شخص من السكان المنحدرين من أصل أرمني في سياق المواجهات المسلحة التي وقعت في 19 و 20 أيلول/سبتمبر 2023، إلى فعل الإبادة الجماعية الموصوف في الفقرة (أ) من المادة الثانية من الاتفاقية: أي قتل أعضاء من الجماعة.

وكما يرد بإسهاب في الفقرات التالية، ارتكبت إبادة جماعية ضد السكان المنحدرين من أصل أرمني في ناغورنو - كاراباخ، لكن خطر تعرضهم لمزيد من المعاناة من هذا النوع لم ينته بعد بأي حال من الأحوال. ولا يزال يقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية العمل على حماية هؤلاء السكان من التعرض لمزيد من الأذى، ومنع وقوع المزيد من أفعال الإبادة الجماعية ضدهم، واستعادة كرامتهم وقدرهم باعتبارهم جماعة ثقافية ودينية.

ثانياً - معلومات أساسية

في آب/أغسطس الماضي، كان حوالي 120 000 شخص منحدر من أصل أرمني يعيشون في جيب من المنطقة المعروفة باسم ناغورنو - كاراباخ الواقعة في أذربيجان. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2022،

(4) أنشئ ممر لاتشين في عام 2020، بعد نشوب حرب بين القوات الأذربيجانية والأرمنية (بما في ذلك قوات حكومة ناغورنو - كاراباخ المتمتعة بالحكم الذاتي) دامت 44 يوماً وانتهت بانسحاب القوات الأرمنية والتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار تقرّر أن تشرف عليه قوات من الاتحاد الروسي. وللاطلاع على النص الكامل للاتفاقيات المبرمة بين قادة روسيا وأرمينيا وأذربيجان في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، انظر الموقع الشبكي: [commonspace.eu](https://commonsspace.eu) (ترجمة غير رسمية).

تعرضوا لتدابير عدوانية متزايدة بدأت بإغلاق ممر لاتشين الذي يربط ناغورنو - كاراباخ بأرمينيا المجاورة. ويعني ذلك الإغلاق أن القوات الأذربيجانية منعت أي حركة أو تنقل بين ناغورنو - كاراباخ وأرمينيا؛ وهو ما حرم سكان ناغورنو - كاراباخ فعلا من إمكانية الوصول إلى التجارة والغذاء واللوازم الطبية والوقود وغيرها من الضروريات في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2022 وتشيرين الأول/أكتوبر 2023⁽⁵⁾.

وفي عام 2021، رفعت أرمينيا دعوى قضائية على أذربيجان أمام محكمة العدل الدولية متهمَةً بإيها بأن العديد من أعمالها المرتكبة ضد شعب ناغورنو - كاراباخ يرقى إلى انتهاكات لاتفاقية القضاء على التمييز العنصري. وخلال إجراءات الدعوى القضائية، أغلقت أذربيجان ممر لاتشين في كانون الأول/ديسمبر 2022. وبناء على طلب أرمينيا، أصدرت محكمة العدل الدولية مجموعتين من "التدابير المؤقتة" (في شباط/فبراير وفي تموز/يوليه 2023) أمرت بموجبها أذربيجان بإعادة فتح ممر لاتشين والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى الجيب، ضمن تدابير تحفظية أخرى⁽⁶⁾. ورفضت أذربيجان الامتثال لهذه الأوامر القضائية. وبحلول منتصف عام 2023، أكدت الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر أن الحالة الإنسانية داخل ناغورنو - كاراباخ متردية حقا. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت البيانات الصادرة عن السلطات الأذربيجانية عدائية ومهذبة أكثر فأكثر، ويرقى بعضها إلى مستوى خطاب الكراهية. وبطبيعة الحال، وقعت في أذربيجان في الفترة بين عام 1994 (تاريخ نهاية الحرب الأولى التي اندلعت بين أرمينيا وأذربيجان بسبب ناغورنو - كاراباخ) وعام 2023، حوادث عنف عديدة راح ضحيتها مواطنون منحدرين من أصل أرمني. وكان هذا الوضع هو الذي حدا بهذا الكاتب إلى حث المجتمع الدولي - في "التقرير الأولي" المذكور أعلاه - على توجيه إنذار مبكر واتخاذ إجراءات مبكرة لمنع وقوع الإبادة الجماعية وغيرها من الفظائع الجماعية.

ولم تضع أحداث أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر 2023 حدا للحالة غير المستقرة التي يعيش في ظلها السكان المنحدرين من أصل أرمني في ناغورنو - كاراباخ. ولا يزال يحق بهم خطر أن تتحول محنتهم من سيء إلى أسوأ. ومن ثم، فإن المجتمع الدولي والأجهزة السياسية للأمم المتحدة ملزمان قانونا وأخلاقيا بالاستجابة للإنذارات المبكرة الجديدة وباتخاذ تدابير العمل المبكر لحماية هؤلاء السكان.

ثالثا - الأحداث التي وقعت منذ آب/أغسطس 2023

في أواخر تشيرين الأول/أكتوبر 2023، كان ممر لاتشين لا يزال مغلقا. وفي 18 أيلول/سبتمبر، سُمح للجنة الدولية بتسليم شحنات من المساعدات الإنسانية بصورة متزامنة من أذربيجان وأرمينيا، وهو أمر مُنعت من القيام به خلال الأشهر الثلاثة السابقة. وفي اليوم التالي، 19 أيلول/سبتمبر 2023، شنت أذربيجان "عملية عسكرية" على ناغورنو - كاراباخ أسفرت عن مقتل أكثر من 200 شخص. ووفقا لما ذكره

(5) للاطلاع على سرد مفصل للآثار الناجمة عن الإغلاق وعلى الأحداث التي وقعت في أيلول/سبتمبر 2023، انظر University of Human Rights, *The Tip of the Iceberg* (Briefing Paper), Aug. 24, 2023، و Network of Human Rights، وقد افتتحت أعمال الشبكة الجامعية لحقوق الإنسان بشأن الموضوع في 18 أيلول/سبتمبر وانتهت في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وانظر أيضا المذكرة التي وجهتها إلى الكاتب مراسلون ميدانيون تابعون للشبكة الجامعية لحقوق الإنسان في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

(6) Anoush Baghdassarian, *The History Behind the Violence in Nagorno-Karabakh*, Lawfare, October 19, 2020. وللاطلاع على نص التدابير التحفظية الصادرة عن محكمة العدل الدولية ومناقشة بشأنها، انظر Anoush Baghdassarian, *Provisional Measures at the International Court of Justice in the Cases of Armenia and Azerbaijan*, Lawfare, April 6, 2023.

كيغام ستيبانيان، أمين المظالم في ناغورنو - كاراباخ، كان من ضمن القتلى ما لا يقل عن عشرة مدنيين، من بينهم خمسة أطفال⁽⁷⁾. وانتهت العملية في غضون 24 ساعة باستسلام جميع السلطات المدنية ووحدات الشرطة والجيش التابعة لحكومة الحكم الذاتي في الإقليم التي تطلق على نفسها اسم جمهورية آرتساخ. وجرى نزع سلاح القوات المسلحة المحلية على الفور، وأعلنت سلطات الإقليم حل حكومة الحكم الذاتي، على أن يكتمل ذلك بحلول كانون الثاني/يناير 2024.

وأسفرت العملية العسكرية أيضا عن اعتقال ونقل عدة من القادة البارزين والقادة السابقين لحكومة الحكم الذاتي إلى باكو، وكذلك عن اعتقال ونقل مسؤولين مدنيين ومسؤولي إنفاذ القانون ومسؤولين عسكريين وجنود، ووُجهت إليهم لاحقا تهمة "الإرهاب" الفضفاضة. ولا يُعرف حتى وقت كتابة هذه السطور العدد الدقيق لهؤلاء الأشخاص المحرومين من حريتهم ولا هوياتهم أو وضعهم القانوني أو ظروف احتجازهم، باستثناء أسماء ثلة من زعماء الإقليم المعروفين، وقد أُلقت القوات الأذربيجانية القبض على عدة منهم قبل أن يتمكنوا من دخول أرمينيا عبر ممر لاتشين⁽⁸⁾. ولم تسمح حكومة باكو بأي مراقبة مستقلة لهذه الأمور.

وغادر السكان المنحدرون من أصل أرمني في ناغورنو - كاراباخ فورا نحو أرمينيا، ويبلغ عددهم في آب/أغسطس 2023 حسب التقديرات 120 000 شخصا. ففي غضون بضعة أيام، عبر أكثر من 100 000 رجل وامرأة وطفل الحدود إلى أرمينيا، وقدم معظمهم بمفردهم على متن سيارات أو سيرا على الأقدام. وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت لجنة تحقيق أرمينية أن 64 شخصا لقوا حتفهم خلال المسيرة. وفي وقت متأخر، أعلنت حكومة أذربيجان أنه سيُسمح لسكان ناغورنو - كاراباخ المنحدرين من أصل أرمني بالعودة إذا تقدموا بطلب الحصول على الجنسية الأذربيجانية وحصلوا عليها بالفعل، ولكن حتى تاريخ كتابة هذه السطور يبدو أن أيا من السكان المنحدرين من أصل أرمني لم يختار القيام بذلك. ويذكر الخبراء والصحفيون المحليون أنه، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان عدد من بقي في ناغورنو - كاراباخ من السكان المنحدرين من أصل أرمني لا يزيد على 40 شخصا. وقدرت البعثة الأولى (المذكورة أدناه) التي أوفدها الأمم المتحدة إلى المنطقة أن هذا العدد يتراوح بين 50 و 100 شخص.

وفي 25 أيلول/سبتمبر 2023، بينما كان مئات الأشخاص متجمعين في بلدة على مقربة من العاصمة ستيباناكيرت بحثا عن الوقود الذي كان نادرا للغاية آنذاك، وكذلك بحثا عن وسائل نقل تقلهم إلى خارج البلد، وقع انفجار مروع في مخزن وقود. وأفادت التقارير في بادئ الأمر بأن ما لا يقل عن 68 مدنيا لقوا حتفهم في الكارثة، وأصيب أكثر من 290 شخص بجروح، وأعلن عن 105 مفقودين. وتشير التقديرات اللاحقة إلى أن أرقام القتلى بلغت 220 قتيلا وبلغت أرقام من لا يزالون في عداد المفقودين 50 شخصا⁽⁹⁾. وتعطل المستشفى الذي نُقلوا إليه بُعيد ذلك مباشرة، ليس بسبب العدد الهائل للمرضى القادمين فجأة فحسب، بل أيضا بسبب استنفاد الإمدادات الطبية بعد أشهر من الإغلاق. ولم يُجر أي تحقيق في سبب الانفجار⁽¹⁰⁾.

وانتهى النزوح إلى أرمينيا بشكل أساسي بحلول 1 تشرين الأول/أكتوبر. وقد غمر الشعور بالأسى بعض الأسر التي وصلت إلى الحدود، لأنه شُئت شملها بأطفالها وأقاربها المسنين وأصدقائها وجيرانها في

(7) نُقل عنه هذا القول في المذكرة الموجهة إلى الكاتب من ... (انظر الحاشية 4 أعلاه).

(8) AP, Azerbaijan arrests several former top separatist leaders of Nagorno-Karabakh, Oct. 3, 2023

(9) وزارة الشؤون الداخلية في أرمينيا، <https://www.aztutyun.am/a/32639653.html>

(10) المذكرة الموجهة إلى الكاتب من ... (انظر الحاشيتين 4 و 6 أعلاه).

خضّم مغادرتها على عجل⁽¹¹⁾. وقد اضطُرت إلى ترك معظم ممتلكاتها وراءها. وكانت الرحلة على طول ممر لاتشين، في التضاريس الجبلية، بطيئة ومحفوفة بالمخاطر. وقبل ذلك، عانى العديد من الفارين من ناغورنو-كاراباخ من الجوع والمشقة الشديدة نظرا لندرة الغذاء والدواء الناجمة عن الإغلاق الذي دام تسعة أشهر. وفور وصولهم إلى غوريس، وهي مدينة تقع على الجانب الأرميني من الحدود، أعرب كثيرون منهم أيضا عن عدم رغبتهم في البقاء في مساكن مؤقتة أو دائمة في القرى الأرمينية القريبة من الحدود خشية التعرض لهجمات القوات أو الميليشيات الأذربيجانية. وكان معظمهم يودون مواصلة هجرتهم نحو العاصمة يريفان. وكانت حكومة أرمينيا قد بدأت التخطيط لاستقبالهم وإعادة توطينهم بشكل منظم في البلد.

وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، قامت بعثة تابعة للأمم المتحدة رُتبت على عجل بزيارة ناغورنو-كاراباخ لتقييم الحالة الإنسانية. وأكدت البعثة أن المدن والأرياف مهجورة. وتوصلت إلى ما فحواه أن لا حاجة إلى إرسال مزيد من المساعدة الإنسانية إلى الإقليم، لأنه لم يبق فيه من يتلقى هذه المعونة؛ ومع ذلك، زعمت البعثة أيضا أنها لم تر أي مؤشرات تدل على تدمير الممتلكات المدنية، رغم أن الصحافة الدولية نشرت صوراً فوتوغرافية لمركبات أُضرمت النيران فيها ورغم وجود مؤشرات أخرى تدل على وقوع أعمال عنف خطيرة. وأجرى الزيارة موظفون تابعون للأمم المتحدة مقيمون في باكو انضم إليهم مسؤول كبير في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي هو وحدة إدارية رئيسية داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة. وخلافا للممارسة المتبعة في بعثات الأمم المتحدة من هذا النوع، يبدو أن البعثة كانت مصحوبة طوال الوقت بمسؤولين أذربيجانيين. وبذلك، أُهدرت فرصة القيام في وقت مبكر بإثبات الوقائع وتقييم الاحتياجات المستقبلية بسبب عدم استقلالية البعثة الذي أدى إلى إثارة شكوك بشأن مصداقية ما توصلت إليه من نتائج⁽¹²⁾.

رابعاً - الإخفاق في منع وقوع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية

كانت علامات الإنذار المبكر التي تنذر بأن السكان المنحدرين من أصل أرمني في ناغورنو-كاراباخ معرضون لخطر الفظائع الجماعية بادية للعيان في آب/أغسطس 2023 وحتى قبل ذلك التاريخ. وكان من الجلي بنفس القدر نوع العمل المبكر الذي لو قيم به لحال دون وقوع تلك الفظائع:

ألف - القوات الروسية، التي انتشرت في عام 2020 بصفتها ضامنة لترتيبات وقف إطلاق النار التي جرى التوصل إليها في ذلك العام، كانت موجودة في الإقليم لكنها تقاعست عن حماية التدفق الحر للأشخاص والبضائع على طول ممر لاتشين. وقد أعلنت حكومة أذربيجان أنها أغلقت الممر بهدف اعتراض تدفق الأسلحة إلى حكومة الإقليم التابعة لجمهورية آرتساخ المعلنة من جانب واحد. بيد أنها لم تشرح قط لماذا أدى الإغلاق أيضا إلى عرقلة تدفق البضائع غير الفتاكة، بما في ذلك الوقود ولا سيما الإغاثة الإنسانية، بعد أن أوضح المجتمع الدولي أن الحالة في منطقة الحكم الذاتي متردية.

باء - كانت الحالة قيد نظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في آب/أغسطس من عام 2023، لكن المجلس أخفق في إصدار قرار يحث الاتحاد الروسي على ممارسة واجباته بصفته ضامن الاتفاق

(11) المرجع نفسه.

Hasnik Egian, *Is the UN Whitewashing Azerbaijan's Ethnic Cleansing in Nagorno-Karabakh?*, Passblue, (12) October 19, 2023.

المبرم في عام 2020، كما أخفق في حث أذربيجان على الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها في نفس المعاهدة. ورفض كل من الاتحاد الروسي وأذربيجان القيام بحماية السكان المدنيين كان سببا مباشرا للمأساة التي وقعت، وكان على مجلس الأمن أن يدعو إلى تنفيذ الإجراءات التي سبق الاتفاق عليها.

جيم - لا شك في أن مكلفين بولايات في الأمم المتحدة وقادة دول أخرى ومنظمات دولية أطلقوا نداءات عديدة تدعو إلى حماية السكان المدنيين من الهجمات والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية. وقد صدرت هذه النداءات من جهات عديدة منها وزير خارجية الولايات المتحدة والممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية⁽¹³⁾. وأصدرت المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، أليس وإيريمو نديريتو، عدة بيانات⁽¹⁴⁾. بيد أنه لم يصدر بعد عن الأجهزة السياسية للأمم المتحدة أي قرار ملزم.

دال - رفضت أذربيجان رفضا قاطعا الامتثال للتدابير التحفظية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقد أصدرت المحكمة تلك التدابير لأنها اقتصرت بأن أعمال أذربيجان تمييزية بحق السكان المنحدرين من أصل أرمني في ناغورنو-كاراباخ وأن استمرار هذه الأعمال يمكن أن تكون له عواقب دائمة على حقهم في عدم التعرض للتمييز العنصري أو الإثني أو الديني. ولا جدال في أن التدابير التحفظية ذات طابع ملزم بموجب القانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، سبق أن قضت محكمة العدل الدولية بأن عدم التعاون مع الأوامر والتحقيقات القضائية دليل على انتهاك واجب منع وقوع الإبادة الجماعية⁽¹⁵⁾. وعلى غرار صربيا خلال حرب البلقان، فإن أذربيجان هي الدولة التي لديها أكبر نفوذ يمكنها من منع وقوع الإبادة الجماعية في هذه الحالة. وكان على مجلس الأمن، على أقل تقدير، أن يأمر أذربيجان بالامتثال للتدابير التحفظية الصادرة عن المحكمة.

خامسا - التحليل القانوني للأحداث التي وقعت مؤخرا وللمخاطر المستقبلية

1 - ينحصر تعريف الإبادة الجماعية في القانون الدولي في ارتكاب أي فعل من خمسة أنواع من الأفعال "بنية محددة" هي التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة يميزها انتماءها العرقي أو الديني أو الإثني أو الأصل القومي⁽¹⁶⁾. والفئات الأربع للجماعات المتمتعة بالحماية من الإبادة الجماعية هي فئات محصورة (وهي فئات الجماعات التي يميزها الانتماء إلى عرق أو دين أو أصل إثني أو أصل قومي). فعلى سبيل المثال، لا يعترف القانون الدولي بإمكانية ارتكاب الإبادة الجماعية ضد مجموعة يميزها انتماءها السياسي أو الأيديولوجي. وأفعال الإبادة الجماعية الخمسة الواردة في هذا المقال هي أفعال حصرية أيضا. ولهذا السبب، لا يعترف القانون الدولي في الوقت الراهن بأن

(13) المذكرة الموجهة إلى الكاتب من ... (انظر الحواشي 4 و 6 و 9 أعلاه).

(14) ذكرت، في آخر بيان لها، بتاريخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أي بعد عشرة أيام من انتهاء النزوح، أن "خطر وقوع الجرائم الفظيعة لا يزال قائما".

(15) ICJ, *Bosnia and Herzegovina v. Serbia and Montenegro*, Judgment on Appeal, 3 Feb. 2003.

(16) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، 9 كانون الأول/ديسمبر 1948، التي دخلت حيز النفاذ في 12 كانون الثاني/يناير 1951، المادة الثانية.

ما يسمى أحيانا بـ “الإبادة الجماعية الثقافية” أو “الإبادة العرقية”، أي تدمير ثقافة ما عن طريق دمج أفرادها أو صهرهم في مجتمع آخر، هو إبادة جماعية⁽¹⁷⁾.

2 - تمشيا مع التحليل السائد في عالم اليوم في مجال الإبادة الجماعية ومنع وقوع الإبادة الجماعية، من المفيد تحديد “السكان المعرضين للخطر” الذين يستحقون الحماية ويتطلبونها⁽¹⁸⁾. وفي الحالة قيد النظر، يتألف هؤلاء السكان من الأقلية العرقية والدينية التي يشكلها المواطنون المنحدرون من أصل أرمني في أذربيجان، الذين كانوا يقطنون قبل بضع أسابيع مضت في المنطقة المعروفة باسم ناغورنو - كاراباخ (وكانوا في الواقع يشكلون أغلبية سكان تلك المنطقة في أذربيجان المتميزة عن غيرها).

3 - إن الأعمال المرتكبة ضد هذه الجماعة البشرية منذ عام 2020 تصدق عليها صفة أفعال الإبادة الجماعية بموجب القانون الدولي.

(أ) فقد قُتل بعض أعضائها خلال هجمات القناصة وفي العمل العسكري الذي وقع في 19 أيلول/سبتمبر، أو لقوا حتفهم جوعاً أو مرضاً بسبب إغلاق الممر الذي حال دون وصول المساعدات الإنسانية طيلة تسعة أشهر (المادة الثانية (أ) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها)⁽¹⁹⁾.

(ب) لحق بأعضاء آخرين من الجماعة أذى جسدي أو روحي خطير اتخذ شكل اعتقالات تعسفية لم يجر التحقيق فيها بشكل مستقل. والأهم من ذلك هو أن إغلاق ممر لانتشين عرض جميع أفراد الجماعة لتعذيب نفسي أو لسوء معاملة جعلهم في حالة جزع خوفاً من الموت جوعاً أو مرضاً (المادة الثانية (ب) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها).

(ج) من الجدير بالذكر أن الحصار الذي دام تسعة أشهر شكل إخضاعاً للجماعة بصفتها تلك، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها كلياً أو جزئياً (المادة الثانية (ج) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها).

ومن الناحية التاريخية، وقعت الإبادة الجماعية في كثير من الأحيان في سياق عمليات الترحيل الجماعي، إما لأن تنقلات الهجرة القسرية هذه تعرض السكان لخطر هجمات قاتلة أو لأن ضروب الحرمان التي تجبر الناس على الهجرة تسبب بذاتها معاناة إنسانية هائلة تشمل التعرض للجوع والمرض وفقدان إمكانية الحصول على عمل وعلى ما يسد رمق الأطفال وكبار السن. وفي آخر لحظة، عرضت أذربيجان

William Schabas, *Genocide in International Law: The Crime of Crimes*, 2d. ed., Cambridge: (17) Cambridge University Press, 2009.

Global Center for the Responsibility to Protect, *Atrocity Alerts No. 358* (Aug. 2, 2023) and *No. 366* (Sept. 27, 2023); *Populations at Risk: Nagorno-Karabakh (Armenia/Azerbaijan)*, Aug. 31, 2023.

(19) استهدف هجوم واحد على الأقل في ذلك اليوم قرية سارناغوير، الواقعة وسط غابة لا توجد بها، فيما يبدو، أي أهداف عسكرية مشروعة. BBC News of the World, ‘They bombed everywhere’: Survivors recount Karabakh attack, 27 Sept. 2023. وقد لقي ما لا يقل عن ثلاثة أطفال واثنتين من كبار السن حتفهم؛ وأصيب خمسة عشر قروياً بجروح.

الجنسية على أفراد جماعة السكان المنحدرين من أصل أرمني في ناغورنو - كاراباخ. وبعد أيام من ذلك، أكد المسؤولون الأذربيجانيون بسخرية أن أفراد الجماعة غادروا بسبب قرارات طوعية فردية⁽²⁰⁾.

وما من شك في أن السياسة الرسمية لأذربيجان هي إجبار جميع السكان المنحدرين من أصل أرمني الذين عاشوا في ناغورنو - كاراباخ حتى أيلول/سبتمبر 2023 على الرحيل.

ويرجع سبب هذا النزوح إلى الحرمان الذي عانى منه هؤلاء السكان في أذربيجان بسبب عمل متعمد قامت به أذربيجان طوال تسعة أشهر، بالإضافة إلى خطاب الكراهية الذي مورس ضدهم خلال الفترة نفسها وحتى قبل ذلك.

كما أن اعتقال قادة هذه الجماعة عامل يجب أن يُعتبر أحد أسباب النزوح الجماعي، على الأقل ما لم تُوضح أسباب اعتقالهم وإمكانية وصولهم إلى الإجراءات القانونية الواجبة من عددهم وظروف احتجازهم.

4 - صحيح أن إدماج أرمن ناغورنو - كاراباخ في أراضي أرمينيا قد وفر السلامة والأمن من مختلف المخاطر لمن نجح منهم في عبور الحدود. غير أن هذه الحقيقة لا تنفي ارتكاب أعمال إبادة جماعية ضد هؤلاء السكان، لا سيما لأن الترحيل القسري قد يؤدي إلى تمييز هويتهم الخاصة بوصفهم سكانا منحدرين من أصل أرمني في ناغورنو - كاراباخ. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنطقة المحددة من أذربيجان ظلت موطنًا لهذه الجماعة منذ آلاف السنين⁽²¹⁾. ورابطتها بالأرض على مدى عدة قرون أمر أساسي جدًا من هويتها، كما هو الحال مع جميع الجماعات التي استقرت في مناطق من العالم منذ أجيال عديدة. وقد حُرِم الآن السكان المنحدرين من أصل أرمني في ناغورنو - كاراباخ من الأراضي التي كانوا يقطنونها ذات يوم، كما حُرِموا من إمكانية الوصول إلى المعالم والمباني الدينية والتحف الثقافية التي تشكل تراث الجماعة. وبالإضافة إلى ذلك، جُردت الأسر من أراضيها وأماكنها العقارية وممتلكاتها - بما في ذلك عن طريق تدمير مركباتهم - وسبل كسب العيش التي لا غنى لها ولأقاربها عنها للحصول على ما يسد الرمق.

5 - لا يعني هذا أن أذربيجان لم يكن لها الحق في الحفاظ على سلامتها الإقليمية أو في معارضة ومنع الجهود الانفصالية التي قامت بها جمهورية آرتساخ المعلنة من جانب واحد. فبعد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، اعترف المجتمع الدولي بأن ناغورنو - كاراباخ تقع داخل إقليم أذربيجان. ومن ناحية أخرى، يمكن تصور الاستقلال الذاتي أو الحصول على الاستقلال أو إقامة دولة باعتباره سبيل انتصاف مشروع ضد التمييز الحاد الذي قد يتحول إلى ما هو أسوأ فيصبح إبادة جماعية. وعلى أي حال، فإن السلامة الإقليمية والانفصال الذي يُلجأ إليه كسبيل انتصاف يقعان خارج نطاق هذه الدراسة. ومع ذلك، من المهم القول - بشكل قاطع - إن التدابير التي اتخذتها أذربيجان للحفاظ على سلامتها الإقليمية لا يجوز، وما كان ينبغي، أن تشمل أعمال الإبادة الجماعية المرتكبة ضد السكان المنحدرين من أصل أرمني في ناغورنو - كاراباخ.

(20) Isabel Debre, *Israeli arms quietly helped Azerbaijan retake Nagorno-Karabakh, to the dismay of region's Armenians*, AP, Oct. 5, 2023.

(21) Anoush Baghdassarian, *The History*, انظر الحاشية 4.

وفي الأشهر الأخيرة، ركز بعض الكتاب بشكل أكبر على حق أذربيجان في الدفاع عن النفس باعتبار أن ذلك يضفي شرعية مزعومة على استخدامها للقوة لمنع انفصال إقليمها وإخماد المحاولة الانفصالية⁽²²⁾. ووصف الحالة في ناغورنو - كاراباخ بأنها حالة احتلال يبدو وصفاً مبالغاً فيه. صحيح أن أرمينيا غزت المنطقة في عام 1991 وظلت فيها بقواتها التابعة لها حتى عام 2020. وفي ذلك العام، هزمت أذربيجان القوات الأرمينية فعلياً وأجبرتها على المغادرة، وجرى التحقق من قرار المغادرة وإثبات حدوثها في اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ومنذ ذلك التاريخ، لم تكن الجهود الانفصالية التي قامت بها جمهورية آرتساخ المعلنة من جانب واحد مدعومة في الواقع من القوات الأرمينية، بل كانت مدعومة من شرطة وميليشيا جمهورية آرتساخ نفسها. كما لا يمكن اعتبار الحالة احتلالاً بالوكالة بالاستشهاد بالأعمال العسكرية السابقة التي قامت بها أرمينيا. ذلك أن ناغورنو - كاراباخ كان إقليماً يتمتع بالحكم الذاتي عندما كان تحت سيطرة الإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية الروسية وعندما كان مقاطعة تابعة لأذربيجان ضمن الاتحاد السوفيتي. ومن الوارد أن يكون قرارها المتعلق بالسعي إلى الحصول على الاستقلال قد انتهك القانون الداخلي الأذربيجاني؛ لكنه لم يجعل من حكومة الإقليم وكيلاً لأرمينيا. وواقع الأمر هو أن النهج الذي يعتبر السكان المنحدرين من أصل أرمني في ناغورنو - كاراباخ مجرد وكلاء لأرمينيا ينفي عنهم قدرتهم على التصرف كأفراد ذوي إرادة ويسلبهم حقوقهم كأقلية دينية وعرقية داخل أذربيجان، وهي حقوق تشمل حق التمتع بهويتهم الثقافية وبالطبع حقهم في البقاء على قيد الحياة. كما أنه يتجاهل علاقتهم الطويلة الأمد بالأرض التي تعود إلى قرون.

ولا يمكن استخدام القوة لإخماد جهد انفصالي جرى عن طريق استفتاءات وإعلانات استقلال لكن دون أن ينطوي على استخدام القوة نفسه. كما لا يمكن اعتبار استخدام القوة عملاً من أعمال الدفاع عن النفس بعد مرور ثلاثين عاماً على الهجوم العسكري الأرميني على أراضي أذربيجان⁽²³⁾.

ومع ذلك في نهاية المطاف، فإن وصف النزاع بأنه نزاع مسلح دولي أو نزاع غير دولي، حتى لو افترضنا أن نزاعاً مسلحاً قد حدث أو يحدث حالياً، لا صلة له بحظر ارتكاب أعمال عدوانية ضد السكان المدنيين.

6 - لكي تشكل الأفعال الموصوفة في المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948 إبادةً جماعية، يجب أن تُرتكب بنية محددة هي التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة "بصفتها هذه". وهذه النية الجرمية هي ما يجعل من الصعب منع وقوع الإبادة الجماعية، لأن من النادر جداً أن يظهر لنا مرتكبو الإبادة الجماعية دليلاً دامغاً على ما يبيتونه من نية

(22) Michael N. Schmitt and Kevin S. Coble, *The Evolving Nagorno-Karabakh Conflict – An International Law Perspective* (Parts I and II), in *Articles of War*, Lieber Institute, West Point, September 29, 2023. وتجدر الإشارة إلى أن الكاتبين يريان أن إغلاق ممر لاتشين لا مبرر له من منظور قوانين الحرب، بسبب تأثيره الواسع النطاق على السكان المدنيين.

(23) في القانون الدولي العرفي، تتطلب قواعد الدفاع عن النفس (التي أعيد تأكيدها في محاكمات نورمبرغ وفي ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945) الالتزام بمبدأي الضرورة والتناسب. ويجب أن يكون التهديد "... عاجلاً وقاهراً بحيث لا يترك فرصة لاختيار الوسيلة أو وقتاً للتشاور والتداول..." قضية كارولانين، 1837-1842. ويقتضي عمل من أعمال الدفاع عن النفس "هجوماً مسلحاً" على الاستقلال السياسي لدولة ما أو على سلامتها الإقليمية. وحتى في حالة وقوع هجوم مسلح، يتعين على الدولة التي تمارس حق الدفاع عن النفس أن تبلغ الأمر فوراً إلى مجلس الأمن، بموجب المادتين 2 (4) و 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وانظر أيضاً المواد 33 و 36 (3) و 37 من الميثاق.

القضاء كليا أو جزئيا على السكان المعرضين للخطر. ومن ناحية أخرى، من الحقائق الراسخة تماما أنه يمكن الاستدلال على نية ارتكاب أعمال إبادة جماعية من الأدلة الظرفية⁽²⁴⁾.

- (أ) حالات خطاب الكراهية العدواني.
- (ب) مختلف حوادث التمييز العنصري والعنف المميت المرتكبة ضد السكان المنحدرين من أصل أرمني.
- (ج) احتجاز قادة تلك الجماعة.
- (د) أشكال الحرمان التي فرضت على السكان خلال الحصار الذي دام تسعة أشهر.
- (هـ) العملية العسكرية التي حدثت في 19 أيلول/سبتمبر وشملت شن هجمات على أعيان مدنية.
- (و) التهجير القسري لجميع السكان في أعقابها مباشرة.
- (ز) رفض الامتثال لأمر صادر عن أعلى جهاز قضائي في الأمم المتحدة علانية، وكل هذه الأمور مجتمعة تشكل دليلا ظاهرا كافيا على أن هذه الأعمال قد ارتكبت بنية محددة هي ترحيل شعب السكان المنحدرين من أصل أرمني في ناغورنو - كاراباخ من ذلك الجزء من إقليم أذربيجان ومحو ثقافتهم منه.

7 - ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن ترحيل جميع السكان المنحدرين من أصل أرمني من أذربيجان يعرض بالفعل للخطر بقاءهم جماعةً ثقافيةً ودينيةً وعرقيةً متميزةً عن غيرها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حالتهم ليست بأي حال من الأحوال حالة يسود فيها أمن البقاء جماعةً متميزةً عن غيرها. فهم يعبرون عن خوفهم من التعرض لهجمات عبر الحدود، لا سيما إن ظلوا على مقربة منها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فرصتهم في البقاء جماعةً متميزةً عن غيرها مشكّلة من السكان المنحدرين من أصل أرمني القاطنين (سابقا) في ناغورنو - كاراباخ تتوقف إلى حد كبير على تمكنهم من استعادة ممتلكاتهم وأماكنهم التي تركوها وراءهم في ناغورنو - كاراباخ (أو استعادة قيمتها العادلة). وسيتوقف بقاءهم جماعةً متميزةً عن غيرها داخل أرمينيا أيضا على قدرتهم على زيارة دور العبادة والمواقع الثقافية في أرض أجدادهم حفاظا على تقاليدهم، كما سيتوقف على قدرتهم على القيام بذلك في ظروف تتسم بالسلامة واحترام معتقداتهم وعاداتهم. ولا يبدو على الإطلاق أن السلطات الأذربيجانية ستكون على استعداد للسماح بعمليات التبادل هذه، ومع ذلك فهي مطلب ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمه.

8 - وقد زعمت بعض الأصوات أن الأحداث التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية تشكل تهديدا أيضا لجميع الأرمن، ولا سيما من يعيشون في جمهورية أرمينيا التي تحدها أذربيجان شرقا وتركيا غربا. وبالنظر إلى تاريخ الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد الأرمن ابتداء من عام 1915، لا يمكن تجاهل هذه المخاوف بهذه السهولة. وبالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن حشد القوات المسلحة الأذربيجانية بالقرب من الحدود مع أرمينيا بين غوريس وإيجافان، فضلا عن إجراء مناورة عسكرية

International Criminal Tribunal for Rwanda, *Akayesu*, Trial Judgment 2 September 1998; Appeal (24) Judgment 1 June 2001.

مشتركة بين تركيا وأذربيجان أطلق عليها اسم "أتاتورك" بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية. وقد يقتضي الإنذار المبكر التحلي باليقظة الشديدة وكون المجتمع الدولي على استعداد لاتخاذ إجراءات مبكرة إذا أصبح التهديد المتزايد ضد أرمينيا نفسها - بدلا من السكان المنحدرين من أصل أرمني في ناغورنو - كاراباخ - جلياً.

سادسا - الاستنتاج

لا تزال ثمة حاجة إلى أن يحمي المجتمع الدولي حقوق السكان المنحدرين من أصل أرمني في ناغورنو - كاراباخ وأن يتقطن إلى علامات الإنذار المبكر التي تنذر باستمرار تدهور حالتهم. وتمشيا مع النهج المقبول تجاه العمل المبكر، ينبغي للمجتمع الدولي - وعلى وجه التحديد لمجلس الأمن - أن يفكر في طرح مبادرات في أربعة مجالات (وأن يكون على أهبة الاستعداد لاتخاذ تدابير محددة ذات طبيعة ديناميكية استجابة للظروف المتغيرة):

1 - الحماية:

ينبغي الاعتراف بالسكان المنحدرين من أصل أرمني في ناغورنو - كاراباخ كأقلية ثقافية في أرمينيا وأذربيجان، وينبغي أن تعترف بهم أجهزة حماية حقوق الإنسان المتخصصة في حقوق الأقليات وفي الحفاظ على التراث الثقافي.

وينبغي السعي إلى الحصول على تعهدات محددة من أذربيجان بأنها لن تتخذ إجراءات تمييزية ضد أي مواطن منحدر من أصل عرقي أو قومي أرمني، بما في ذلك على وجه الخصوص التعهد بعدم ارتكاب أي أعمال عنف ضده.

ويجب أيضا أن يُطلب من أذربيجان التعهد بالإنفاذ الصارم لقوانينها المتعلقة بمكافحة خطاب الكراهية أو التمييز أو الأعمال المماثلة التي ترتكبها أطراف خاصة.

وينبغي أن يُطلب إلى أرمينيا وأذربيجان ضمان أمن التنقل عبر الحدود لمن يرغبون في زيارة مزارعهم ومنازلهم ودور عبادتهم أو موطن هويتهم الثقافية، دون المساس بالضوابط والتدابير المعقولة الرامية إلى منع عبور الأسلحة أو المواد التي يمكن استخدامها في العنف.

وإذا لزم الأمر، يجب أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لضمان هذه الترتيبات بنشر قوات حفظ سلام في الأماكن المناسبة بموافقة أذربيجان وأرمينيا وتعهدهما الرسمي بالتعاون معها.

2 - المساعدة الإنسانية:

ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد أرمينيا في إعادة توطين الأشخاص المهجرين قسرا من ناغورنو - كاراباخ، على أن يشمل ذلك توفير الغذاء والسكن بصورة عاجلة وبرامج محددة للتدريب على العمل وللتسيب الوظيفي لضمان قدرتهم على كسب لقمة عيشهم، وتربية أطفالهم، ورعاية كبار السن منهم في ظروف تصون كرامتهم. وينبغي توفير العناية الطبية فورا للمصابين أو للمرضى.

3 - المساءلة:

يجب إجراء تحقيق مستقل في الانتهاكات التي ارتكبتها جميع الأطراف، بما في ذلك أعمال العنف أو الكراهية المحتملة التي ارتكبتها أطراف خاصة. وينبغي مطالبة حكومتي أرمينيا وأذربيجان بأن توافقا على تشكيل لجنة تحقيق مستقلة ومحايدة لإضفاء المصداقية على هذه التحقيقات. وإذا كان بالإمكان إثبات حدوث انتهاكات للقانون الإنساني الدولي أو وقوع غيرها من جرائم العنف الخطيرة، يجب على الحكومات الاعتراف بالتزامها بمقاضاة ومعاقبة المسؤولين عنها وتنفيذ ذلك الالتزام.

ويجب أن يحصل ضحايا النزوح القسري، الذين يفوق عددهم 100 000 شخص، على تدابير جبر كافية لما تعرضوا له من نزوح ولفقدان أي ممتلكات انتزعت منهم.

ويجب على أذربيجان أن تكشف عن مصير كل شخص جرى احتجازه خلال هذه الأحداث، على أن يشمل ذلك أسماءهم، ومعلومات مفصلة عن التهم الموجهة إليهم، والحالة التي وصلت إليه التحقيقات معهم أو محاكمتهم، وأماكن احتجازهم، وظروف احتجازهم. وينبغي السماح لأسرهم ولمن يختارونهم من المحامين وللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم. وينبغي أن يقوم مراقبون مستقلون بزيارة أماكن احتجازهم بصورة دورية.

4 - مفاوضات السلام:

بغية تحقيق الثقة في تسوية دائمة لهذا النزاع، يتعين على المجتمع الدولي أن يعرض خدماته على أذربيجان، وعلى الممثلين الشرعيين للسكان المنحدرين من أصل أرمني في ناغورنو - كاراباخ، وعلى أرمينيا، حتى يتم الاتفاق على حلول دائمة لهذا النزاع ولعواقبه المأساوية، بما يتفق مع الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي على جميع الدول.

30 تشرين الأول/أكتوبر 2023